

تجربة تايوان التنموية

ملخص

د. بوعشة مبارك
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

تتزايد اهتمامات الاقتصاديين حاليا بنموذج التنمية في عدد من دول جنوب شرقي آسيا، للبحث حول مدى الاستفادة من هذه التجربة التنموية، وفي هذا المقال سنتعرف على خبرة تايوان في التنمية والتطرق إلى السياسات المسؤولة عن الأداء التنموي.

من الطبيعي أن تتطلع الدول النامية و منها الجزائر التي تبحث عن طريق للخروج من التخلف والانطلاق في طريق التنمية للإقضاء ببعض النماذج والخبرات التي تحققت فيها نجاحات تنموية ملحوظة. وفي الوقت الحاضر تتركز الأضواء على نموذج التنمية في عدد من دول شرقي آسيا التي صارت تعرف بالنموذج الآسيوية [1]، (تايوان، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة). ويتزايد بمعدلات متسارعة عدد الدراسات التي تصدر في الخارج حول الخبرات التنموية لهذه الدول وحول البحث في مدى قابلية هذه الخبرات للنقل والتكرار في دول نامية أخرى. ولا شك في أن الخبرات التنموية للنموذج الآسيوية [2] جديرة بالدراسة والفحص العلمي على أمل استخلاص بعض الدروس الإيجابية التي يمكن أن تفيد في تحسين السياسات التنموية، أو على الأقل في تجنب الأخطاء. وسوف نركز في هذا المقال على خبرة تايوان في التنمية خلال العقود الخمسة الماضية وتفهم الظروف والسياسات المسؤولة عن الأداء التنموي لها خلال تلك الفترة، فنتناول أولا الظروف التاريخية والوضع الابتدائي، ونتناول بالدراسة الإصلاح الزراعي باعتباره يمثل أحد التغييرات الهيكلية التي هيأت ظروف أفضل

Résumé

De nos jours les économistes s'intéressent grandement au modèle de développement des pays du Sud-Est Asiatique afin de profiter de leur expérience en matière de développement .

Dans cet article nous évoquerons l'expérience de TAIWAN en matière de développement ainsi que sa politique efficiente et responsable dans le domaine économique en général.

لنمو الزراعة وتمويل التصنيع وتخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخل، وناقش سياسات التصنيع والمراحل التي مرتت بها وعلاقتها بسياسات سوق العمل واختيار التكنولوجيا وتعرض لبعض جوانب السياسات الادخارية والاستثمارية التي اتبعتها تايوان، وأخيرا نختم المقال بالدور الذي لعبته الدولة في دفع مسيرة التنمية.

1- الأوضاع الاقتصادية في بداية الخمسينيات:

كانت تايوان تحت الاحتلال الياباني عندما قامت الحرب العالمية الثانية وقد تعرضت أثناء الحرب لتدمير جانب غير صغير من بنيتها الأساسية وصناعاتها وعرفت الكثير من المشاكل التنظيمية والإدارية ورأس المال، فضلا عن فقدان أسواق التصدير التقليدية لها في اليابان. كما أدى انسحاب " شيانج كاي شيك" ورفاقه في غرب الوطن من الصين الأم إلى تايوان إلى تدفق مليون ونصف مليون صيني دفعة واحدة إلى هذه الجزيرة الصغيرة، وأغلقت سوق الصين أمام الصادرات التايوانية وقد نتج عن ذلك ظهور تضخم جامح ونقص شديد في الموارد المادية والمالية وتركز شديد في توزيع الدخل ووجدت الحكومة نفسها في حالة تهديد مستمر بخطر شن الحرب عليها من جانب حكومة الصين الشيوعية. وتحول الاقتصاد إلى مساندة المجهود الحربي، كما فرضت الضرورات السياسية والإستراتيجية منذ 1949 إعادة بناء الاقتصاد في تايوان على نحو يعزز القدرات الدفاعية للدولة ويصون أمنها القومي. وهذه الضرورات السياسية والإستراتيجية المرتبطة بوجود الخطر الخارجي منذ 1949 قد أدت إلى تبلور إستراتيجية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في نفس الوقت و بنفس القدر الذي أدى إلى قيام علاقة خاصة بين تايوان والولايات المتحدة الأمريكية من أجل توفير الحماية المباشرة للجزيرة عسكريا ولمدى غير محدود من خلال المساعدات السخية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني. وجاءت هذه المساعدات وقتها المناسب، فقد بدأ برنامج المساعدات الأمريكية في عام 1951 في الوقت الذي كانت المرافق الأساسية مدمرة وانخفض الإنتاج والتوظيف لمستوى متدني جدا وتدنّت معدلات الادخار المحلي، وتصاعدت معدلات التضخم بصفة تقطع الطريق على كل من يفكر في ادخار أمواله أو استثمارها في تايوان. هذا عن التوقيت أما عن المساعدات فقد تجلت في تنوع برامجها وتدفقها في كل الأشكال والصور الممكنة (مساعدات عسكرية، اقتصادية، فنية وغذائية) وقد أخذت هذه المعونات صورة منح دون ردها، مما جنب تايوان مشكلة المديونية الخارجية. وتوضح مختلف المصادر أن إجمالي ما حصلت عليه تايوان من مساعدات أمريكية خلال الفترة التي تدفقت فيها هذه المساعدات (1951 إلى 1965) يبلغ حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي [3]. وقد قدرت " شيرلي كيو" أن المساعدات الخارجية الأمريكية قد أسهمت بنسب تتراوح بين 40 و 68% من الادخار المحلي الممكن التصرف فيه في السنوات من 1951 إلى 1961. وقد ذهب الجزء الأكبر من المساعدات إلى الحكومة. ولكن النصيب النسبي للحكومة كان يتناقص لصالح زيادة نصيب القطاع الخاص حتى كادت المساعدات الأمريكية تقسم بينهما بالتساوي في أواخر سنوات برنامج المساعدات الأمريكية. وقد كان لهذه المساعدات دور هام في مواجهة العجز الذي كانت الموازنة تعاني منه حتى سنة

1963. و لم يقتصر دور المساعدات في تغطية العجز بل كانت تتجاوزه بكثير لدرجة أنها بلغت 51 ضعف عجز الموازنة في سنة 1963. أما عن دور المساعدات في دعم القدرة الادخارية في التكوين الرأسمالي فتشير التقديرات أنها أسهمت بحوالي الثلث. وأسهمت المساعدات الأمريكية والتدفقات الخارجية الأخرى بنسبة 40 % من الاستثمار الثابت الإجمالي خلال الفترة 1952-1960، ثم أصبحت تايوان مصدرا لرأس المال وقد ساعدت هذه المساعدات في رفع معدل الاستثمار الإجمالي إلى 15 % من الناتج الوطني خلال الفترة 1952-1960. ومن السمات المميزة للمساعدات الأمريكية أنها استخدمت لدعم القدرات الإنتاجية لتايوان بشكل مباشر أو غير مباشر. فقد استخدم 30% من المساعدات لتطوير قطاع الكهرباء و 26% لبرنامج تطوير القطاع الزراعي.

يتضح مما سبق ذكره أن المساعدات الأمريكية لتايوان كان لها دور حاسم في تحقيق النمو الاقتصادي والمساعدة على تضييق فجوة التفاوت في توزيع الدخل. وقد ساعدت في تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية لولا توافر عوامل أخرى مثل ميل التايوانيين إلى الادخار، التفاني في العمل، الاستقرار السياسي والسياسات الملائمة للحكومة.

2- الإصلاح الزراعي

عرفت الجزيرة عملية تدهور سريعة بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945، فإلى جانب ما سببته الحرب من خسائر ودمار، كان توقف الاستثمارات اليابانية في تايوان وفقدان تايوان لأكبر سوق لمنتجاتها الزراعية وهي سوق اليابان، ونزوح القيادات اليابانية الفنية والمهنية بسبب اختلال البنيان الاقتصادي وتراجع معدلات النمو. لقد انخفض الإنتاج الزراعي بمعدل 12.3% سنويا خلال سنوات الحرب مما أدى إلى تراجع مستوى الإنتاج في سنة 1945 إلى ما كان عليه قبل 35 سنة أي سنة 1910، وتحول الفائض الغذائي إلى عجز، وبعد الاضطرابات التي صاحبت سيطرة جماعة " شيانج كاي" شيك على الجزيرة أتضح أن استعادة النمو في الزراعة يتطلب تغيير نظام الملكية السائد للأراضي. فقد كانت 39% من المزارع العائلية على أرض مأجورة من كبار الملاك على أساس سنوي، بينما كانت 25% من المزارع مملوكة جزئيا أو كليا للمزارعين الذين يشغلونها، وكان الإيجار يستوعب نصف الإنتاج السنوي للمزارع، ووصل في بعض الحالات إلى 70%. وعلاوة على ذلك كان يتعين على المستأجر دفع إتاوة ليسمح لهم بتجديد عقود الإيجار لكل سنة وإلا أصبحوا معرضين للطرد من الأرض. وقد أدت هذه الممارسات إلى جعل الكثيرين من المستأجرين يعيشون على حد الكفاف فضلا عن إثارة كثير من المشاكل والاضطرابات في الريف و قد كانت هذه الاعتبارات دافعا للقيام بالإصلاح الزراعي. و قد تم الإصلاح الزراعي على مراحل ثلاث هي [4]:

أ- مرحلة تخفيض الإيجارات في سنة 1949، وما صاحبها من تحسن في نظم الإيجار وبمد فترة الإيجار لست سنوات وإلغاء الإتاوة التي كان يحصل عليها المالك نظير تجديد العقد و تقييد حق المالك في استرداد أرضه أو بيعها.

ب- مرحلة بيع الأراضي المملوكة للحكومة إلى المستأجرين في 1952 التي كانت تشكل ما يقارب 20 % من الأراضي الزراعية ، وهي الأراضي التي كان يملكها اليابانيون في السابق.

ج - مرحلة تطبيق برنامج الأرض لمن يزرعها في 1953 ، حيث تم شراء الدولة إجباريا للمساحات التي تزرع أرزا والعديد من هكتارات الأراضي الجافة وأعدت الدولة بيعها للمساحات الزائدة عن الحد الأقصى للملكية إلى المزارعين، وبمقتضى هذا البرنامج قامت الدولة بشراء حوالي 60 % من الأراضي المستأجرة وقامت ببيعها لنحو مائتي ألف أسرة ريفية.

وقد تحققت منافع عديدة من خلال الإصلاح الزراعي منها تقديم حوافز إضافية للمزارعين لتحسين إنتاجيتهم حيث أنهم أصبحوا يحتفظون بجانب أكبر من عائد الزراعة، وضمان زيادة دخول المزارعين ومن ثم توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية، فضلا عن تحقيق فوائد قابلة للاستثمار في الزراعة و الصناعة، ومنها توفير الاستقرار الاجتماعي في الريف بعدما تم القضاء على طبقة الملاك، وساعد هذا على تضييق الفجوة بصفة ملحوظة بين الأغنياء والفقراء. ولذلك يعتبر الإصلاح الزراعي من العوامل التي مكنت تايوان من تقليص التفاوت في توزيع الدخل في الوقت الذي جرى فيه النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة. وتم ذلك من خلال عملية إعادة توزيع الأصول الريفية وبذلك وضع الأساس أو الشرط المسبق لاحتواء التفاوت في توزيع الدخل.

كما كان للإصلاح الزراعي دور في تحقيق النمو الاقتصادي وتمويل عملية التصنيع من خلال السيطرة على الفائض الزراعي و تحويل جزء كبير منه لتمويل التصنيع. فقد مكن الإصلاح الزراعي الدولة من شراء الأراضي الزائدة عن الحد الأقصى للملكية الزراعية بأسعار أقل من قيمتها السوقية و قد اشترت الحكومة هذه المساحات بسعر يساوي 2.5 ضعف قيمة المحصول السنوي للهكتار من أرض الأرز بينما كان هذا الثمن يماثل من أربعة أضعاف قيمة المحصول السنوي قبل تطبيق المرحلة الأولى للإصلاح الزراعي، وهي مرحلة تخفيض الإيجارات. كما أن الحكومة دفعت ثمن المساحات الزائدة عن الحد الأقصى بنسبة 70 % في صورة سندات وبنسبة 30 % في صورة أسهم أربع شركات حكومية كانت مهياة أصلا لليابانيين وقامت الحكومة بمصادرتها وكان سعر الفائدة على السندات 4% سنويا في الوقت الذي بلغ فيه سعر الفائدة في البنوك 16 % سنويا. وقد مثل هذا السعر المنخفض للفائدة نوعا من الإدخار الإجباري المقنع من جانب الملاك السابقين للأرض. أما بالنسبة للثمن الذي دفع في صورة أسهم في الشركات الحكومية الأربع، فإن القيمة السوقية لأسهم ثلاث من هذه الشركات انخفضت بصفة معتبرة دون قيمتها الاسمية ولم تدفع هذه الشركات أي عائد للأسهم طوال الفترة من 1957 إلى 1962.

وهكذا استخدم الإصلاح الزراعي في تايوان كأداة للادخار الإجباري من الزراعة وتحويل الفائض الزراعي إلى إنهاء سلطة طبقة كبار ملاك الأراضي في الريف وسيطرتهم على الفائض الزراعي وطرق استخدامه. وقد حلت الدولة في الواقع محل طبقة ملاك الأراضي في الحصول على نصيب ضخم من إنتاج الأرز (حوالي 30%) وثمة تقدير بأن متوسط استهلاك الفرد في الريف قد بقي في الخمسينات عند نفس مستواه في الثلاثينات وبأن الأجور الحقيقية في الزراعة قد هبطت في تلك الفترة. وهكذا استطاعت الحكومة عن طريق الإصلاح الزراعي والسياسات الأخرى انتزاع الفائض الاقتصادي ونقله لتمويل الصناعة، وأن تضغط على مستويات الاستهلاك في الريف. ومن هنا يستنتج البعض أن التصنيع قد تم في الواقع على حساب رفاهية سكان الريف، حيث أن تدفق رأس المال من الزراعة إلى بقية الاقتصاد قد أسهم في تمويل الاستثمار المحلي بنسبة 34% خلال الفترة 1952-1960.

3- سياسات التصنيع و اختيار التكنولوجيا

شاع لدى الاقتصاديين ربط أسم تايوان بسياسة محددة للتصنيع وهي سياسة الإنتاج للتصدير أو التنمية بقيادة الصادرات، لكن هناك شيء من المبالغة وتجاوز للحقائق في هذا الاقتراح، فمن الثابت تاريخياً أن تايوان لم تبدأ مسيرتها التنموية فيما بعد الحرب العالمية الثانية بتطبيق سياسة التنمية أو التصنيع بقيادة الصادرات وإنما بدأت هذه المسيرة بالسياسة التي اتبعتها كل الدول في التنمية على طريق التصنيع وهي سياسة إنتاج بدائل الواردات حيث طبقت هذه السياسة طوال الخمسينات وفي أوائل الستينات حتى استنفذت أغراضها ولم تعد هناك جدوى مع استمرارها كمركز في عملية التنمية نتيجة لضيق السوق المحلي في تايوان. وهنا انتقل مركز الثقل إلى الإنتاج للتصدير، وسواء في المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية للتصنيع كانت تايوان تجمع بين سياستي إنتاج بدائل الواردات والإنتاج للتصدير مما حدا ببعض الباحثين إلى أن يطلق عليها " السياسة المختلطة أو نموذج ثنائي التصنيع"، ولذا ساد الاعتراف بأنه من العوامل الهامة في نجاح تايوان هي إعادة توجيه التنمية في الوقت المناسب نحو الخارج بالتوسع في الإنتاج للتصدير، إلا أنه ليس من الصواب القول بأن تايوان كانت دائماً ذات توجه خارجي بهذا المعنى حيث أن سياسة إنتاج بدائل الواردات التي استهلكت بها مسيرة التصنيع لم تتوقف أبداً في أي وقت و حتى الآن. وقد اتبعت في هذا الصدد الأساليب المالية المرتبطة بسياسة إنتاج بدائل الواردات فطبقت سياسة صارمة للرقابة على النقد الأجنبي منذ 1949 يستلزم قيام كل حاصل على النقد الأجنبي بتسليمه للسلطات النقدية مقابل الحصول على قيمته بالنقد المحلي وقد ظل هذا الأسلوب سارياً حتى بعد تطبيق سياسة الإنتاج للتصدير ولم يسمح للأفراد بحيازة النقد الأجنبي أو إخراجة إلا بعد عام 1987[5].

واحتفظت السلطات النقدية للدولار التايواني الجديد بقيمة خارجية أعلى من قيمته الحقيقية. كما أخذت بنظام أسعار الصرف المتعددة حتى عام 1985. ومن جهة أخرى أقيمت الحوافز التعريفية والكمية في وجه المنافسة للإنتاج المحلي والواردات

غير الضرورية وعمل بنظام الحصص الاستيرادية. وقد ساعدت هذه العوامل على توفير الحماية اللازمة لقيام الصناعات الجديدة والسماح بارتفاع معدل الربح فيها. وقد أخذت السوق المحلية في التشبع بمنتجات الصناعة المحلية في أواخر الخمسينات بعد أن تضاعف إنتاج الصناعات التحويلية بين 1952-1958 وكان من دلائل هذا التشبع انخفاض معدل استغلال الطاقات الإنتاجية ومن هنا بدأت القوى الدافعة إلى فتح أسواق جديدة أمام المنتجات التايوانية في التزايد وأخذت بعض السياسات في التغيير مثلا إلغاء التعدد في أسعار الصرف، ومنح حوافز للمصدرين والحقيقة أن بعض سياسات تشجيع الصادرات كانت قد بدأت في منتصف الخمسينات مثل سياسة تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من المواد الخام عندما تستخدم في إنتاج سلع التصدير، مثل حق المصدرين في استخدام جانب من حصيلة النقد الأجنبي الذي يجلبونه وتقديم قروض بسعر منخفض للمصدرين. وهكذا فإن تبادل مركز الثقل بين صناعات إنتاج بدائل الواردات والصناعات التصديرية لا يرجع إلى اكتشاف خطأ السياسة الأولى وتصحيح ذلك بالتحول إلى السياسة الثانية، وإنما تحولا أملتته ظروف تايوان بسوقها الداخلية المحدودة وفقرها للموارد الطبيعية واعتمادها على استيرادها واحتياجها المستمر والمتزايد للنقد الأجنبي اللازم للحصول على الواردات من المواد الخام الوسيطة والطاقة. وفيما يتعلق باختيار التكنولوجيا فقد ركزت لفترة طويلة من نموها الاقتصادي على إقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية وهي في ذلك تستجيب للوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بها وتستغل ميزتها النسبية، وهي ميزة وفرة العمالة المتعلمة والرخيصة وقد ركزت في البداية على الصناعات التي تتصف بانخفاض معامل رأس المال مثل الصناعة النسيجية، الأحذية، المنتجات الخشبية، الصناعات الغذائية، المنتجات المعدنية والكهربائية والالكترونيات، ولكن نضوب فائض العمالة واتجاه مستويات الأجور نحو الارتفاع في منتصف السبعينات دفع بتايوان للتوجه للصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى والصناعات كثيفة التكنولوجيا والمهارة.

4- السياسات الادخارية والاستثمارية

بدأت تايوان تنميتها بعد الحرب العالمية الثانية بمعدلات ادخار منخفضة ولكن سرعان ما استطاعت أن تحافظ على معدلات استثمار مرتفعة بفضل المساعدات الأمريكية والاقتراض الخارجي على نطاق محدود في بداية الأمر. وقد أسهمت التدفقات الخارجية في الحفاظ على معدل استثمار إجمالي في حدود 15% خلال الخمسينات وأكثر من 20% خلال النصف الأول من الستينات. وقد بلغ نصيب هذه التدفقات الخارجية في تمويل الاستثمار نحو 40% خلال الخمسينات ولكن مع تزايد الدخل وارتفاع القدرة الادخارية المحلية هبطت نسبة تمويل الاستثمارات من التدفقات الخارجية إلى 11% في الستينات ثم انقلب الوضع بعد ذلك وأخذت تايوان في تصدير فائض مدخراتها إلى الخارج، ولقد كان معدل الادخار المحلي أعلى من معدل الاستثمار منذ منتصف الثمانينات حيث اتجهت معدلات الاستثمار للتناقص في الوقت الذي استمرت فيه معدلات الادخار في الارتفاع.

وقد أسهمت المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع العام في الادخار العام بنسبة كبيرة. وعلى عكس ما قد يتصور، كانت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاستثمار المحلي بتايوان متواضعة للغاية فهي لم تزيد عن 2% خلال الفترة من 1952 إلى 1987 [6]. إضافة إلى ما تم ذكره يمكن إبداء عدد من الملاحظات على معدلات و أنماط الادخار و الاستثمار في تايوان. ويمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

أ- يعتبر ارتفاع معدلات الادخار من العلامات المتميزة للنمو في تايوان، ومن بين العوامل المسؤولة عن هذا الارتفاع بعض الموروثات الاجتماعية والظروف التاريخية للبشر في تلك الجزيرة وقلّة الخدمات الاجتماعية والتأمينات والمعاشات ومحدودية فرص الشراء بالائتمان، مما يقلل من الاستهلاك وبرامج الإصلاح الزراعي، وما أتاحه للحكومة من إمكانات لانتزاع الفائض الزراعي. كما يمكن إضافة السياسات المالية للحكومة والسياسات النقدية والنمو السريع للدخل فقد مالت السياسات المالية إلى المحافظة والاقتصاد في النفقات والسعي لتحقيق فائض في الميزانية، ومن جهة أخرى عمدت الحكومة في فترة مبكرة من التطور الحديث لتايوان إلى إتباع سياسة أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة بقصد تحفيز الادخار.

ب- لم تحافظ تايوان على معدلات عالية للاستثمار فحسب، وإنما أضافت إلى ذلك ميزة التحيز للإنتاج في تخصيص الاستثمارات فقد أعطت تايوان اهتماما كبيرا لرأس المال الذي ساهم أكثر من غيره في تنمية الإنتاج سواء بالاستثمار في القطاع العام الإنتاجي أو في البنية الأساسية ذات الصلة الأكبر بالإنتاج. كما تميز نمط تخصيص الاستثمار بتخصيص نسبة عالية للإحلال قصد تجديد رأس المال ومسايرة التطور التكنولوجي.

ج- أسهمت الحكومة والقطاع العام بنسب تمثل 50% من الاستثمارات الثابتة في الخمسينات، 38% في الستينات و 45% في السبعينات و 41% في الثمانينات وبطبيعة الحال فقد كان جزء من هذه الاستثمارات يتم في مجال البنية الأساسية، ولكن الجزء الخاص الذي يذهب لمشروعات القطاع العام والاستثمارات الصناعية كان معتبرا. وعرفت هذه النسبة انخفاضا بعد ذلك.

د- عملت الحكومة على تشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تايوان وازداد جهدها في هذا الصدد بعد توقف المعونة الأمريكية في منتصف الخمسينات، ومن الخطوات التي ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية صدور قانون تشجيع الاستثمار والذي أعطى مزايا عديدة للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والقروض الميسرة، كما قامت الدولة بإنشاء مناطق تجهيز الصادرات. وأخيرا يبدو أن ضالة نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي لا تكشف عن حقيقة دور الشركات الأجنبية في التنمية. وبطبيعة الحال فإن هذا الدور لا يقتصر على الاستثمار المباشر وإنما يمتد إلى مجالات أخرى عديدة مثل استيراد التكنولوجيا والمساعدة في عملية التصميم وتحديث الموديلات والتصنيع بعقود المقاولات لصالح الشركات الأجنبية ومساهمتها في مجال التسويق والتصدير للأسواق الخارجية.

5- دور الدولة في الاقتصاد

هل كان للدولة دور في النهوض بالاقتصاد في تايوان وتحسين مستوى معيشة سكانها؟ وهل كان الدور ثابتا من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية الحديثة لتايوان؟ أم أنه تغير من مرحلة إلى أخرى؟ وماذا كانت طبيعة ذلك الدور في المراحل المختلفة؟.

إن الدراسات الخاصة بالتنمية في تايوان و في الدول الآسيوية حديثة التصنيع عموما تميل إلى إبراز دور السوق والمنافسة والتركيز على مساهمة القطاع الخاص وبدرجة أقل الاستثمارات الأجنبية في تفسير ما تحقق في هذه الدول من إنجازات اقتصادية ولكن دراسة بعض النقاد ترسم لنا صورة مغايرة تماما لتلك الصورة السائدة[7].

ومنها الدراسة التي أجراها Wade [8] على الاقتصاد التايواني أثناء فترة عمله في تايوان. حيث لا ينكر أن حالة تايوان خاصة منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تشير إلى توافر عدد من الشروط النيوكلاسيكية المشهورة للنمو منذ انخفاض درجة التشوهات السعرية وتوازن سعر الصرف ووجود سوق تنافسية للعمل وارتفاع سعر الفائدة تعبيراً عن الندرة النسبية لرأس المال، ودرجة من حرية التجارة، ولكن ذلك لا يكفي في تقديره لأدراج تايوان في الإطار النيوكلاسيكي للتنمية. فذلك يعني تجاهل عنصر آخر مهم جدا في تحقيق ما أحرزته تايوان من نجاح وهو أن الحكومة قد تدخلت في الاقتصاد وبشكل مكثف وبطريقة اقتحامية من أجل تغيير نمط التجارة والهيكل الصناعي في الاتجاه الذي اعتبرته مرغوبا فيه. والمهم أن هذا التدخل قد حدث على نحو أوسع و بطرق مختلفة عما يسمح به النموذج النيوكلاسيكي للتنمية، ومن جهة أخرى رأى " وايد" أن المحرك الأساسي في حالة تايوان كان التراكم الرأسمالي، أي تحقيق مستوى مرتفع للاستثمار وتوليفة خاصة من الاستثمارات بطريقة مختلفة عما كان سيتحقق في ظل السوق الحر.

وقد رصد Wade الكثير من الشواهد على أن الدولة كانت قائدة للسوق ولم تكن مجرد تابع أو معضد له. حيث استخدمت الدولة القطاع العام كوسيلة لاقتحام مجالات صناعية عديدة كرأس حربة لأحداث التطوير المنشود في الهيكل الصناعي. ولم يكن دور القطاع العام مقصورا كما كان عليه في الخمسينات التي سادتها إستراتيجية إنتاج بدائل الواردات، بل أنه استمر في القيام بدور هام طوال الفترة التالية بما في ذلك أواخر السبعينات والثمانينات التي ازداد فيها الاتجاه لتحرير الاقتصاد والحديث عن الخصخصة وبقي للقطاع العام دورا هاما في التقدم في صناعات متعددة مثل السيارات والبرمجيات وأشبه المواصلات والدوائر المتكاملة والآلات والمعدات وبناء السفن والمعادن. ويذكر Wade أن نصيب القطاع العام في الاستثمار الإجمالي يقدر بحوالي الثلث طوال الفترة كلها وأنه وصل إلى 38% في الفترة الممتدة من 1958-1961، والمهم هنا هو الطابع الانتقائي للتدخل. وتكثيف التدخل في شكل مشروعات كبرى للقطاع العام. في سنة 1980 كان هناك سبع شركات قطاع عام بين أكبر عشر شركات

صناعية وكان هناك 19 شركة قطاع عام بين أكبر 50 شركة صناعية في تايوان، كما تميز العمل من خلال القطاع العام بالتركيز على القمم المسيطرة للاقتصاد أو صناعات المنبع التي يمتد تأثيرها إلى باقي الاقتصاد أو صناعات المجرى والمصب التي يكون فيها حجم الوحدة الإنتاجية كبيرا، والتي تتطلب كثافة رأسمالية عالية، والتي ترتفع فيها حواجز الدخول أمام القطاع الخاص. وتبعاً لـ Wade فإن أداء صناعات القطاع العام في تايوان كان جيدا ولا يقدم أي دعم للمقولة بأن المشروعات العامة تستنزف موارد الدولة.

وبالإضافة إلى تدخل الدولة من خلال القطاع العام ومن خلال هيئات عامة لدعم البحث ودفع عجلة التطوير التكنولوجي فقد لجأت الدولة إلى الحوافز والروادع. وهنا أيضا يظهر الطابع الانتقالي للتدخل، أي التحيز لصناعات بعينها. كما يظهر الطابع المتنوع للتدخل، فلم يقتصر التدخل على الوسائل السعرية وإنما تعداها إلى القيود الكمية والإدارية من أجل تنمية الاستثمار ودفعه إلى الصناعات المحددة. وكما هو معروف فإن التدخل الكمي والإداري يعتبر من قبيل التدخل غير الجائز من جانب الدولة في الاقتصاد من جانب النيوكلاسيك. ومن خلال التعرف على النواعيات المختلفة للقيود الكمية والإدارية التي ظلت سارية بالرغم من إعلان تحرير التجارة مثل ربط الاستيراد بمصدر معين مثل أوروبا أو أمريكا في حالة الملابس الجاهزة و هو ما يحول دون تدفق الواردات الأرخص والأكثر قدرة على التنافس في المنتجات المحلية أو ربط الاستيراد بمستورد محدد مثل شركات القطاع العام في بعض الحالات أو ربطه بالتصدير كما أن معدل الحماية الفعلية للمنتجات المحلية كان أعلى بكثير مما يظهر من الإعلانات الرسمية عن تحرير التجارة. ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى وجود عنصر جوهري في الجهاز الإداري للدولة، وهو ما أطلق عليه " وايد " "هيئة مركزية قائدة" وهذه الهيئة هي التي مارست وظيفة العقل المفكر للدولة في المجال الاقتصادي وهي التي حددت المسارات المرغوب فيها للتنمية والصناعات الواجب إقامتها والصناعات التي يحسن التخلي عنها أو تقليل التركيز عليها من أجل تطوير هيكل صناعي يزيد من القدرة التنافسية لتايوان في الأسواق الدولية وهذه الهيئة هي التي تتولى أيضا خلق نوع من التوازن مع القطاع الخاص حول السياسات الاقتصادية، كما تقوم بحراسة بوابة الاقتصاد الوطني برسم السياسة الواجبة الإلتباع مع المستثمرين الأجانب والمستوردين والمهم أن دور هذه الهيئة لا يقتصر على رسم السياسات ووضع الخطط بل أنها تتمتع ببعض الصلاحيات التنفيذية المباشرة ولا تفوضها للوزارات ضمانا لسرعة التنفيذ ودقته.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه نخلص إلى النتائج التالية:

- إن تحقق الانجازات الاقتصادية والاجتماعية في تايوان لم تتم لولا توفر عوامل أخرى مثل ميل التايوانيين إلى الادخار، التفاني في العمل، الاستقرار السياسي والسياسات الملائمة للحكومة.

- أدى الإصلاح الزراعي إلى تقليص التفاوت في توزيع الدخل في الوقت الذي جرى فيه النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، وتمويل عملية التصنيع من خلال السيطرة على الفائض الزراعي وتحويل جزء كبير منه لتمويل التصنيع .
- جمعت تايوان بين سياسي إنتاج بدائل الواردات والإنتاج للتصدير وهذا ما أدى ببعض الاقتصاديين أن يطلق عليها " نموذج ثنائي التصنيع" .
- ركزت تايوان في نموها الاقتصادي على إقامة الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية في المراحل الأولى، لكن منذ منتصف السبعينات توجهت نحو الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية والصناعات الكثيفة التكنولوجيا والمهارة.
- لقد أسهمت المدخرات الحكومية ومدخرات القطاع العام في الادخار العام بنسبة كبيرة، حيث أعطت تايوان اهتماما كبيرا لرأس المال الذي ساهم أكثر من غيره في تنمية الإنتاج سواء بالاستثمار في القطاع العام الإنتاجي أو البنية الأساسية ذات الصلة الأكبر بالإنتاج.
- لقد كان للدولة دور في النهوض بالاقتصاد في تايوان، حيث أن الدولة كانت قائمة للسوق ولم تكن مجرد تابع أو معضد له.

المراجع

- 1- إن مصطلح النمر ليس له تعريف محدود عند الاقتصاديين، بعضهم حاول تقديم مجموعة من الأوصاف ولعناصر الخاصة به مثل: تقديم الدولة على الفرد، التضحية بمصلحة الجزء لخدمة الكل، تقاليد الطاعة الشديدة للسلطة السياسية والالتزام بالنظام العام.
- 2- يقسم الاقتصاديين النمر الآسيوية إلى:
 - * نمر آسيوية ناشئة: كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، هونج كونج.
 - * نمر آسيوية ناشئة: تايلندا، ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا.
- 3- ابراهيم العيسوي، نموذج النمر الآسيوية، والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة 1995، ص ص 43-49.
- 4- K.T.Li. sur les sources de la croissance économique rapide de Taiwan, journal de Développement Economique volume 3 n°4 été 1989 pp 8-9.
- 5- ابراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-61.

6-Yhi-Min-Ho, The production structure Manufacturing sector and its distribution implication – The case of Taiwan ,economic development and cultural change, vol 28, n°2, June 1980.

7- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية – الدروس المستفادة – مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص 155-167.

8- اعتمدنا في هذه الفقرة بشكل أساسي على كتاب:

Market ,Economic Theory and the role of Robert Wade ,Governing the government in East Asian industrialization, Pricetoren university Press 1990.